

مذكرة عامة عدد 17 / 2020

الموضوع: الجدول المطبق على موسم الحبوب 2018 / 2019 مداخل سنة 2019 تصريح 2020.

طبقا لأحكام الفصل 24 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات، يحدد الربح الصافي بالنسبة لقطاع الفلاحة والصيد البحري حسب إحدى الطرق الثلاث الموالية :

1/- الطريقة الأولى لضبط الدخل الصافي الخاضع للضريبة :

يتكون الدخل الصافي من الفارق الإيجابي بين المقايض الجمالية المحققة أثناء السنة المدنية والنفقات التي يستلزمها الاستغلال أثناء نفس السنة باعتبار تأثير المخزونات.

لا تستلزم هذه الطريقة لضبط الدخل مسك محاسبة بل تقتضي وجود وثائق إثبات المقايض ونفقات الاستغلال.

2/- الطريقة الثانية لضبط الدخل الصافي الخاضع للضريبة: النظام الحقيقي.

تطبق هذه الطريقة لضبط الدخل الصافي على الأشخاص الذين يثبتون مسكهم لمحاسبة قانونية طبقا للتشريع المحاسبي الجاري به العمل.

وفي هذه الحالة، يضبط الدخل الصافي كما هو معمول به في مادة الأرباح الصناعية والتجارية.

3/- الطريقة الثالثة لضبط الدخل الصافي الخاضع للضريبة : الربح التقديري.

في غياب وثائق تبرر المقايض والنفقات أو في حالة عدم مسك محاسبة قانونية، يضبط الدخل الصافي على أساس ربح تقديري يأخذ بعين الاعتبار نوعية الأنشطة حسب الجهات بعد استشارة الخبراء في الميدان.

لهذا الغرض وتبعاً لموسم زراعة الحبوب 2018/2019 قامت اللجنة المشتركة المتكونة من ممثلين عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وعن الإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري بتحيين الجدول المحدد لمداخيل سنة 2019 المتأتية من زراعة الحبوب بعنوان الموسم 2018-2019 موضوع تصريح 2020 حسب المناطق المضمنة بالجدول المصاحب وقد تمت المصادقة عليه خلال الجلسة الختامية من قبل ممثلين عن الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي والإدارة العامة للأداءات.

وقد تم ضبط الدخل الصافي للهكتار الواحد من طرف اللجنة السالفة الذكر حسب المناطق ونوعية الحبوب كما يلي:

(بالدينار)

المناطق	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير
المنطقة عدد 1	455,080	45,335	233
المنطقة عدد 2	306,304	15,654	233
المنطقة عدد 3	222,496	خسارة ب 66,022	233

هذا وتجدر الإشارة، إلى أن المداخيل المضبوطة حسب هذه الطريقة التقديرية تشكل حداً أدنى لاحتساب قاعدة الضريبة على الدخل المستوجبة بعنوان سنة 2019 تصريح 2020 وإذا تبين للإدارة وجود عناصر تمكنها من مراجعة المداخيل المصرّح بها فإن المداخيل المعدلة هي التي تؤخذ بعين الاعتبار.

المدير العام للأداءات
الإيفاء: سامي الزويدي